



## بيان

يشهد قطاع المقاولات ظروفاً صعبة وغير مسبوقة، بدأت معالمها الكارثية منذ أكثر من سنة، حيث توقفت الدولة اللبنانية عن سداد معظم مستحقات المقاولين، وهذا ما جعل النقابة تعقد أكثر من جمعية عمومية استثنائية، اتخذت على أثرها قرارات تصعيدية متتالية ظهرت من خلال توقيف الاعمال في بعض المشاريع، ومقاطعة المناقصات الممولة محلياً.

الا ان المقاولين تفاجؤوا خلال هذا الاسبوع بتعميم صادر عن المصارف؛ يقضي بإلغاء التسهيلات الممنوحة لتنفيذ كافة المشاريع. وانه من الواضح ان هذا القرار قد اتخذ بعد التنسيق فيما بين المصارف.

مع العلم ان مقبوضات المقاولين متنازل عنها للمصارف وهذا ادى الى ارجاع سيل من الشيكات الصادرة الى العمال والموردين. وتعتبر هذه الخطوة رصاصة الرحمة التي أطلقت على القطاع وجعلته في طريق الانهيار.

كما وان المصارف لا تقوم بتحويل المقبوضات بالليرة اللبنانية الى الدولار مع ان جميع مدفوعات المتعهدين والموردين هي بالدولار الأميركي. أضف الى ذلك توقف المصارف عن تحويل الاعتمادات او المدفوعات الى الخارج كلياً وهذا ما يؤذي مشاريع القطاع العام والخاص ويرغمها على التوقف عن العمل.

لذلك، اجتمع مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٠٦، وقرّر بالإجماع ما يلي:

١- توقيف العمل لكافة المشاريع في القطاع العام والخاص حتى تسديد المستحقات من الدولة وأرباب العمل ورجوع المصارف عن قراراتها التعسفية المتخذة دون سابق انذار.

٢- مطالبة الدولة وأصحاب العمل بتوقيف مهل المشاريع وسداد المستحقات. كما تحتفظ النقابة بحقها بدعم المقاولين في كافة المراجعات القضائية حتى يتم تسديد كافة الحقوق العائدة لهم والتعويض عن الضرر اللاحق بهم.

٣- مطالبة جمعية المصارف والبنك المركزي بالرجوع عن قرارتهما بإلغاء التسهيلات وصرف الشيكات المرتجعة بعد عرضها.

كما كُلفت النقابة مكاتب استشارية قانونية لإعداد مشروع قانون يقترح من خلاله ان تتم احالة كافة النزاعات حول عقود المقاولات الى مجالس تحكيمية متخصصة احقاقاً للعدالة.

ان النقابة اذ تدعم كافة المقاولين في قضاياهم المحقّقة، كما أنها تقف الى جانب الدولة في محاربة الفساد ولكنها تريباً وتناشد القضاء بعدم التعرض للمقاولين دون دليل حاسم.

كما يتوجه مجلس النقابة الى الدولة والقطاع المصرفي طالباً اعادة تقييم كافة القرارات الغير مسؤولة والمتعلقة بهذا القطاع، الذي يشكل أكثر من ٣٠% من حجم اقتصاد الوطن، وان انهياره سوف يؤدي الى تفاقم الازمة بشكل كبير وخصوصاً في هذه الظروف الاليمة التي يعيشها لبنان. كما ان اعادة تنشيط هذا القطاع يعتبر مهمة وطنية تساهم في اعادة عجلة الدورة الاقتصادية في البلد.

.٢٠١٩/١١/٦